

إختبار علاقة مؤشرات الإستدامة المالية بالنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

Examining the relationship of financial sustainability indicators with the gross domestic product in Algeria, during the period 1990-2019.

طوبال أمينة*¹، بن دعاس زهير²

¹ مخبر تقييم سوق رؤوس الأموال الجزائرية وآفاق تطورها في ظل العولمة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
amina.toubal@univ-setif.dz

²مخبر تقييم سوق رؤوس الأموال الجزائرية وآفاق تطورها في ظل العولمة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر .
zbendaas@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/26 تاريخ القبول: 2023/06/01 تاريخ النشر: 2023/06/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إختبار علاقة مؤشرات الإستدامة المالية بالنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، بإستخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة (ARDL). وقد توصلت الدراسة إلى أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، كما أفصحت نتائج إختبار الحدود على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، كما أظهرت نتائج التقدير أن معاملات كل من نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي و رصيد الميزانية ذي دلالة إحصائية عند مستوى 5% وتؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في على المدى الطويل والقصير. وهذا ما يدل على ضعف الإستدامة المالية في الجزائر، ما يستوجب اتخاذ إجراءات وسياسات كفيلة بتحقيق متطلبات الإستدامة المالية.
الكلمات المفتاحية: إستدامة المالية، GDP، دين عام، عجز الميزانية العامة، نموذج ARDL.
ترميز JEL : (C0, E23, E62, H6, O4)

Abstract:

This study aims to test the relationship of financial sustainability indicators with GDP in Algeria during the period (1990-2019), using the Auto Regressive Distributed Delays (ARDL) method. The study found that all the variables are stable at the first difference, and the limits test results revealed the existence of a joint integration between the variables under study. The results of the estimation also showed that the parameters of each of the ratio of public debt to GDP and the balance of the budget are statistically significant at the level of 5% and negatively affect the GDP in the long and short term. This indicates poor financial sustainability in Algeria, so the state must take measures and policies to achieve the requirements of financial sustainability.

Keywords : Financial sustainability, GDP, Algeria, Public debt, Public budget deficit.

JEL Classification Codes: (C0, E23, E62, H6, O4)

1. مقدمة:

اكتسى موضوع الإستدامة المالية أهمية بالغة في السنوات الأخيرة، وذلك لما له من دور في تحفيز النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم، فالإستدامة المالية تعبر عن قدرة الحكومة على تسديد التزاماتها المالية الحالية والمستقبلية ضمن مواردها الذاتية دون اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها المتراكمة والتعرض لمخاطر الإفلاس، لذا بات تحقيق الإستدامة المالية من الأهداف المنشودة التي تسعى أي دولة إلى بلوغها، فتحقيق ذلك ينعكس على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي.

وتمثل الإستدامة المالية تحديا صعبا للدول الريعية والتي من بينها الجزائر التي تعتمد على العوائد النفطية بالمرتبة الأولى في تحصيل دخلها وتمويل الميزانية العامة، مما يجعلها خاضعة للصدمات والتقلبات في أسعار النفط العالمية، وهذا ما يؤثر على الإيرادات الجبائية والنفقات العامة ومنه العجز على تحقيق التوازن في الميزانية العامة ما يعني زيادة الديون العامة وتراكمها.

اشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة كما يلي:

"ما مدى تأثير مؤشرات الإستدامة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟"

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم مؤشرات قياس الإستدامة المالية؟
- كيف تؤثر نسبة الدين العام وورصيد الميزانية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الأجلين القصير والطويل؟
- كيف يمكن للجزائر أن ترسخ الإستدامة المالية في ظل تركيبة الناتج المحلي الإجمالي تتميز باستحواذ قطاع المحروقات على نسبة معتبرة منه؟

فرضية الدراسة: يستند البحث في منطلقه على الفرضيات التالية كإجابة لأهم تساؤلات الدراسة:

- تتميز مؤشرات الإستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري بالهشاشة كونه اقتصاد ريعي.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الاستدامة المالية وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.
- هناك أثر سلبي وضعيف لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ورصيد الميزانية على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل ومنه النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع احتل حيزا كبيرا من الأهمية في الاقتصاديات المعاصرة ألا وهو الاستدامة المالية والتي تقيس مدى قوة الاقتصاد والأداء المالي السليم للحكومة، وتلعب دورا فعالا في تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الإستدامة المالية والنتائج المحلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي، وأيضا لتحليل واقع بعض مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر والمتمثلة في نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي والعجز الموازي على طول فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبناء الاطار النظري والأسلوب القياسي لإختبار العلاقة بين مؤشرات الإستدامة المالية والنتائج المحلي الإجمالي.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين، يتناول المحور الأول الجانب النظري للاستدامة المالية والنتائج المحلي الإجمالي، إضافة للعلاقة النظرية بينهما وفي الأخير تطرقنا للدراسات السابقة. أما المحور الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي للدراسة وذلك بتحليل واقع مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، إضافة إلى إختبار علاقة مؤشرات الإستدامة المالية بالنتائج المحلي الخام في الجزائر.

2. الجانب النظري:

من خلال هذا الجزء من الدراسة سنحاول عرض مفهوم كل من الإستدامة والنتائج المحلي الإجمالي كما جاءت به مختلف الأدبيات الاقتصادية، والعلاقة النظرية بينهما، والبعض من الدراسات السابقة.

1.2 مفهوم الإستدامة المالية: في هذا العنصر من البحث سنتطرق لتعريف الإستدامة المالية ثم ننتقل لذكر قواعدها، وفي الأخير نعرض أهم مؤشرات قياسها.

1.1.2 تعريف الإستدامة المالية:

لقد تعددت آراء مختلف الباحثين الاقتصاديين في تعريف الإستدامة المالية خاصة في الدول المتقدمة، فهناك من أسندها إلى ملاءة الدولة بما في معناه أنه يجب على الحكومات أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد نجد (Blanchard and All (1990 وضعوا تعريفا للسياسة المالية المستدامة بأنها تلك السياسة التي تسمح بإرجاع نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواه الأصلي (Blanchard, Hageman, & Sartor, 1990, p. 11). وحتى (Eric Jondeau (1992 اعتبر أن الإستدامة المالية تتحقق إذا كانت الدولة قادرة على سداد ديونها المستقبلية وضمان عدم نموها بنسب مفرطة عن النسب المقبولة التي تتحملها السياسة المالية، أي قدرة الحكومة على تحقيق الملاءة (Jondeau, 1992, pp. 1-2).

في حين استند آخرون في تعريفهم للاستدامة المالية من خلال ربطها بمبادئ قيد الموازنة بين الأزمنة حيث تتمحور الفكرة هنا حول الحفاظ على الدين العام مساويا لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل، منهم Hamilton (1986) الذي يختبر مدى ثبات الدين العام غير المخصص على السياسة المالية الأمريكية (مع افتراض ثبات أسعار الفائدة)، وتبين أنها تتفق مع قيود الميزانية الحالية بالاعتماد على سلسلة الديون المخصصة (James & Marjorie, 1986, p. 1). في حين أظهر Wilcox (1989) أن السياسة المالية الأمريكية تنتهك قيود الميزانية المؤقتة واعتبر أن السياسة المالية تكون مستدامة إذا كان هناك تعاقب بين كل من الديون العامة والعجوزات الأمر الذي يضمن تحقيق دائم لقيد الميزانية العامة للدول (Wilcox, D, 1989, pp. 292-293).

وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الإستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة مهينة يتم استهدافها (لكنه ترك الباب مفتوحا لهذه النسبة) ويعتبر هذا سيناريوها أساسيا بينة عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة ما تكون خمس سنوات. وفي هذا الحال، يعتبر الصندوق السياسات المالية مستدامة، إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو خفضه. وبالتالي فقد خلص الصندوق في تعريفه لهذا المصطلح على أنه قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية والمستقبلية دون الحاجة إلى جدولة ديونها (موعش، 2020، صفحة 4).

ويرى (Domar 1944) أن شرط تحقيق الإستدامة المالية هو أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام من أجل ضمان السيطرة على حجم هذا الأخير في المستقبل، وفي حالة عدم القدرة على تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة لسداد مدفوعات الدين ويستمر حجم الدين بالارتفاع، أما في حالة تحقق الشرط ستكون نسبة الدين العام إلى الناتج ضمن الحدود الآمنة، ما يمكن الحكومة من زيادة حجم الدين العام من أجل تمويل الانفاق العام دون الحاجة إلى رفع الضرائب. (Domar, 1944, pp. 798-799). يوجد مفهوم آخر للاستدامة المالية مرتبط بمقدرة الحكومة على الوفاء بديونها المستحقة بشكل مستمر دون التعرض لخطر الإفلاس، وأيضا قدرة الحكومة على تغيير سياستها المالية مع الاستمرار في مقدرتها على الوفاء بديونها (قباجة، 2012، صفحة 5).

من خلال التعاريف السابقة نجد بالرغم من تعدد المفاهيم وتنوع الآراء غير أنها اتفقت على فكرة أنه حتى تتحقق الإستدامة المالية لابد من بقاء نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة، مما يسمح ذلك برجوع هاته النسبة إلى مستوياتها الأصلية حالة حدوث أي تغييرات طارئة. وهذا ما يشترط أن تكون الإيرادات المالية للدولة كافية لتغطية الديون المستقبلية دون اللجوء إلى إعادة جدولتها والاقتراض لمرّة أخرى لسداد الدين، وبالتالي فالإستدامة المالية هي قدرة الحكومة على الوفاء بالتزامات لمالية الحالية والمستقبلية دون وجود الحاجة إلى إعادة جدولتها.

2.1.2. قواعد الإستدامة المالية:

اختبار علاقة مؤشرات الاستدامة المالية بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

حتى يتم تحقيق الإستدامة المالية لابد من تحقق القواعد التالية (سماقة بي و باداوه بي، 2015، الصفحات 80-81):

- أ. القاعدة الذهبية (Golden Rule): بموجب هذه القاعدة لا يتم اللجوء للإقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية.
- ب. قاعدة توازن الموازنة (Balanced Budget Rule): تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها، وبالتالي لا يعتبر تحقيق التعادل للموازنة العامة شرطا في أوقات الركود، على أن الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي.
- ت. قواعد الموازنة المرنة (Flexible Budget Rules): هذه القاعدة مفادها أن يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة، مع توضيح أسباب العجز المؤقت والاطار الزمني الذي يتم من خلال العودة مرة أخرى إلى الوضع التوازني في الموازنة العامة.
- ث. قاعدة استدامة الاستثمار (Investment Sustainability Rule): تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية، وتحدد هذه النسبة وفقا لعدد المحددات والمتغيرات التي تختلف من دولة لأخرى.

3.1.2. مؤشرات الإستدامة المالية:

ذكرنا سابقا أن بلانشارد عرف الإستدامة المالية على أنها استقرار في الدين إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه نظر إلى التغيير في السياسات المطلوبة للحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك اقترح عدداً من المؤشرات (قصيرة ومتوسطة و طويلة الأجل) يمكن استخدامها لتقييم الإستدامة المالية والبرامج التي تنفذها الحكومة. وفي هذا الجانب من الدراسة سنقوم بعرض أهم مؤشرات الإستدامة المالية كالتالي:

أ. مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Debt to GDP Ratio) :

يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها المؤسسات العامة في الدولة للجهة القارضة نتيجة اقتراضها، هذه المبالغ تستخدم لتمويل العجز في الموازنة مع الايفاء بسداد مبلغ القرض بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين (اليساري و الحساوي، 2019، صفحة 334).

من خلال عدة دراسات ونظريات استتب أن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي اتخذ من أهم المؤشرات استعمالا في قياس مستوى المديونية وتقييم الموقف المالي للدولة، والتحقق من الالتزام بالضوابط الأولية لتحقيق الإستدامة التي تستند إلى أهمية عدم استمرار الحكومة في الاقتراض لتمويل أعباء الديون السابقة (عمرو و عماد، 2016، الصفحات 150-151)، وتختلف هذه النسبة من بلد إلى آخر، تبعا للمقومات المتوفرة في كل

بلد، ففي بعض الدول العربية لا يسمح القانون أن تتجاوز هذه النسبة أكثر من 40 %، فيما يجب ألا تزيد عن 60 % في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماستريخت سنة 1992، فتجاوز النسبة يعد مؤشرا على دخول الدولة في أزمة مديونية (براجي، 2022، صفحة 120).

في العموم، يتصف الدين العام بالإستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي تتسم بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل. أما إذا كانت هذه النسبة متنامية فإنه ينجم عنها فقدان السياسة المالية لمرونتها، وزيادة احتمال إتباع سياسة التقشف ما يؤثر سلبا على استمرارية سياسة الإنفاق السابقة، ناهيك عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان. بالإضافة إلى تفاقم أعباء الدين العام التي ينجر عنه زيادة العبء الضريبي، ومخاطر ذلك على الاستثمار والاستهلاك وسيرورة التنمية الاقتصادية في عمومها (بن دعاس و رقوب، 2018، صفحة 115).

ب. مؤشر الفجوة الضريبية (Tax Gap Indicator):

تعرف الضريبة على أنها استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية، بطريقة نهائية، وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق دخل الدولة (الخطيب و أحمد زهير، 2005، صفحة 145). بينما تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض خارجية أو داخلية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (عبد المطلب، 2005، الصفحات 223-224).

أما الفجوة الضريبية (tax-gap) فترتبط بالزيادة في نسبة الضريبة (الجهد الضريبي و / أو التخفيض في النفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تشير إلى الفرق بين نسبة الضريبة الحالية (الفعلية) إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة الضريبة الدائمة (المستهدفة) واللازمة لثبات نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي (Ankie Scott, 2008, pp. 181-182).

وضمن هذا السياق غالبا ما، يلاحظ أن نسبة الضرائب الفعلية التي يتم تحصيلها سنويا، أي حصيله الإيرادات الضريبية المتاحة سنويا لا تكفي لتمويل أعباء الإنفاق على نحو يدفع باتجاه البحث عن مصادر تمويلية أخرى، فإن هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل تطور الحصيله الضريبية باعتبارها أحد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ سياسات المالية العامة وتمويل أعباء الأنشطة الحكومية، إلا أنه لا يمثل شرطا كافيا للحكم على استدامة السياسات المالية للحكومة (عمرو و عماد، 2016، الصفحات 150-151).

ت. مؤشر العجز الأولي (Primary Disability Index):

يعرف العجز بأنه قصور الإيرادات العامة للدولة عن سداد النفقات العامة المقدرة، أي زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة ويحدث هذا في مختلف دول العالم النامية منها والمتقدمة أي العجز هنا يعني

عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية التزايد المتواصل في حجم النفقات (ابتهاج حامد، 2016). ويكون هناك فائض في حالة العكس أي الإيرادات العامة أعلى من النفقات العامة.

ويعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين المصروفات العامة بدون مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، إذ تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة السنوية بسبب زيادة عبئ الدين العام، إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الإنفاق العام الأخرى بالموازنة العامة، مما ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة إلى نفقات حتمية، وهذا المؤشر رغم كونه شرطا ضروريا لضمان ثبات نسبة الدين العام للنتائج والاستدامة المالية، غير أنه ليس شرطا كافيا لتحقيق ذلك، ولتحقيق الاستدامة المالية يشترط أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي تراكمي خلال مدة طويلة تضمن من خلاله سداد أعباء الدين العام المستحقة سنويا (عمرو و عماد، 2016، صفحة 151)

2.2. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات وأوسعها المستعملة في قياس حجم النشاط الاقتصادي لبلد معين، وفيما يلي سنعرض كل من تعريفه وطرق قياسه.

1.2.2. تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة السوقية لما أنتج في الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة. لذا فهو مقياس تدفق flow يعطي تقديرا للقيمة الإجمالية للإنتاج المتحقق خلال فترة من الزمن، ولا يمثل مقياس لرصيد stock متوفر في لحظة زمنية بعينها. لذا فنحن عادة ما نتحدث عن الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في سنة ما، أو فصل من فصول تلك السنة (السلطان، 2018، صفحة 5).

وفي تعريف آخر ذكر بأنه عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المواطنين في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة. ويتطلب الارتفاع بمستوى الناتج في المجتمع تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لموارده، ومن ثم، توزيع هذه الموارد واستخدامها في أفضل استخدام لها، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد وبحيث لا توجد موارد عاطلة (نجا و السريتي، 2019، صفحة 15).

2.2.2. قياس الناتج المحلي الإجمالي:

عادة ما يعتمد في قياس إجمالي الناتج المحلي على أكثر من طريقة واحدة تجنباً من الوقوع في الأخطاء واكتشافها عند اختلاف النتائج، وأهم هذه الطرق ما يلي (تومي، 2013، الصفحات 31-34):

أ. **طريقة الدخول:** حسب هذه الطريقة يتم جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، حيث تتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عناصر الإنتاج المختلفة التي تشترك معا حتى ظهور السلعة بشكلها النهائي، بعدها نستطيع تحديد قيمة تلك السلعة النهائية والتي تساوي المبالغ المنفقة على عناصر الإنتاج، وعليه فإن الناتج الداخلي الإجمالي بمفهوم الدخل يساوي إلى مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة أي:

الناتج المحلي الإجمالي (بطريقة الدخول) = الربوع (R) + الأجور (W) + الفوائد (i) + الأرباح (P)

ب. طريقة الإنفاق: تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الإنتاجية والموجودات الثابتة والمخزون من السلع الجاهزة ونصف المصنعة والمواد الأولية، ثم إضافة الفائض (أو طرح العجز) في الميزان التجاري. وعليه فإن الناتج الداخلي الإجمالي بطريقة الإنفاق يحسب كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي (بطريقة الإنفاق) = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق على الاستثمار + الانفاق الحكومي + صافي الصادرات

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

ت. طريقة الإنتاج (القيمة المضافة): تعتمد هذه الطريقة في حساب الناتج المحلي الإجمالي على القيمة المضافة إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية. حيث أن القيمة المضافة هي قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما مطروحا منها مستلزمات هذا الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام التي اشترت من مؤسسات أخرى أي قيمة ما يضيفه القطاع أو المنتج عند إنتاج سلعة معينة من القطاعات الأخرى. ويتم حساب القيمة المضافة النهائية عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل قطاع، وللحصول على قيمة GDP يتم جمع هذه القيم المضافة أي:

$$GDP = \sum_{i=1}^N VA_i$$

حيث: i تمثل القيمة المضافة لكل قطاع.

3.2. العلاقة النظرية بين الإستدامة المالية والناتج المحلي الإجمالي:

يعد النمو الاقتصادي من أسمى الأهداف التي تسعى إلى بلوغها مختلف دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، ويؤخذ الناتج الداخلي الخام الحقيقي كأفضل المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس النمو الاقتصادي ومعيار للحكم على مسألة تقدم وتخلف دولة ما، فارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم. وفي هذا الصدد، يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الإستدامة المالية وتكون هذه العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يعني عدم الحاجة إلى الانفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم الاتجاه نحو الإستدامة المالية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص (عمرو و عماد، 2016، صفحة 152).

بيد أنه عارض الكلاسيك الدين العام، ولم تلقى سياسة التمويل بالعجز قبولا لديهم، لأنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الضرائب مستقبلا لمواجهة أعباء الدين، إضافة إلى اعتبار التدخل الحكومي يخل بالاستقرار، والقروض العامة تقلل الطلب، وسداد الدين يعمل على زيادة الطلب، وتدخل الدولة مجرد تحصيل للأموال من مجموعة أخرى في صورة إنفاق عام الأمر الذي يوجب أن تكون السياسة المالية محايدة. فالفكر الكلاسيكي قائم على فكرة التوازن التلقائي والحرية الاقتصادية ومحدودية دور الدولة، جاءت نظرة هذا التيار للاستدامة المالية تماشيا مع فكرهم، إذ أن قيام الدولة بإصدار دين في فترة معينة لابد أن يقابله من الإيرادات في الفترات المستقبلية ما يضمن سداد هذا الدين. وقد استندوا في مفهومهم للاستدامة المالية إلى عدد من المحددات الأساسية وهي فرضية المكافئ الريكارد، ومنطق عدم التمويل البونزي، والقيود الزمنية للميزانية العامة، حيث قامت هذه المحددات على تحقيق توازن الميزانية العامة، وإن وجد عجز يسد بالضرائب في المستقبل بحيث تساوي القيمة الحالية للدين العام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يؤدي تيار الإيرادات المستقبلية إلى أن يؤول الدين العام إلى الصفر (بإفادع و علي، 2016، صفحة 14).

وحسب كينز فإن مبدأ الطلب الفعال هو الذي يحدد العرض الكلي ومنه الناتج القومي، حيث مع تزايد الدخل يقل الاستهلاك ويزداد الميل للادخار وهنا تحدث مشكلة عدم التوازن بين الادخار والاستثمار وتظهر مشكلة البطالة والركود، وللخروج من هذه المشكلة يتوجب التدخل الحكومي لزيادة الانفاق العام لتحفيز الطلب الفعال وتحقيق التوازن الاقتصادي. وان تمويل الدولة للزيادة في النفقات العامة يكون من مصدرين هما: الاقتراض و الاصدار النقدي الجديد، وقد أشار كينز إلى أنه لا يوجد خوف من استخدام هاتين الوسيلتين في التمويل إذ أن الاقتراض سوف يؤدي إلى اقامة مشاريع تحقق عائد ومنه تزداد الحصيلة الضريبية وبالتالي الإيرادات العامة للدولة، أما الاصدار النقدي الجديد فإنه سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم الطاقة الانتاجية وبالتالي زيادة العرض الكلي لذلك لا خوف من حدوث التضخم (رضوان، 2009، صفحة 10).

4.2. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية موضوع الإستدامة المالية في العديد من أبحاثها، وقد استندت دراستنا في منطلقها لبعض هذه الأدبيات نذكر منها مايلي:

- دراسة **وحيد عبد الرحمان با نافع (2016)**: عالجت هذه الدراسة موضوع " تقييم الإستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية خلال الفترة (1969-2015)" ، وكانت النتائج مفادها أن المملكة العربية السعودية قادرة على تحقيق الإستدامة المالية، وذلك لأن الإيرادات الحكومية تنمو بوتيرة أسرع من النفقات الحكومية ومنه فإن الحكومة باستطاعتها تسديد العجز الموازي واحتواء أعباء الدين العام (بانافع و علي، 2016).

- دراسة (Jocelyn Home, 1991): بعنوان "Indecators of Fiscal Sustainability" حيث هدفت إلى تقييم التدابير الموجزة لتحقيق الإستدامة المالية وذلك من خلال تقييم نقاط القوة والضعف لهاته التدابير

وتطبيقها على الدول الصناعية ذات المديونية العالية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي وصندوق التنمية (OECD)، وخلصت الدراسة إلى أن نسب الدين العام غير كافية لتحقيق الإستدامة المالية، وأن التدابير المتبعة تخضع لعدة قيود منها حساسيتها لمعدل الخصم، تطور النفقات الحكومية، وسلوك القطاع الخاص (Jocelyn, 1991).

- دراسة **حنيش أحمد (2021)**: تناولت هذه الدراسة موضوع " السياسات والتدابير المتبعة لضمان الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) " ، وتوصلت إلى أن الدولة تنتظرها تحديات كبيرة في المستقبل بسبب تزايد عجز الميزانية واتساع الفجوة الضريبية وهشاشة الموارد المالية بسبب عدم استقرار الجباية النفطية، وأن النفقات العامة تزداد بوتيرة أكبر مما عليه الإيرادات العامة، كما أن صندوق ضبط الموارد يعتبر أداة غير مستدامة لضمان تمويل العجز في الموازنة وتسديد المديونية الخارجية كونه يعتمد على مورد أحادي يتسم بعدم الاستقرار، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن الإستدامة المالية تبقى صعبة التحقيق على المدى الطويل بالرغم من تسجيل مؤشرات ايجابية للدين العام الخارجي، فهي مرتبطة بمدى انتعاش أسعار النفط العالمية (حنيش، 2021).

- دراسة **صباح برابي (2022)**: تطرقت هذه الدراسة إلى " تقييم وتحليل الإستدامة المالية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999-2019) ، حيث اعتبرت الإستدامة المالية كشرط للاستقرار الكلي والنمو المستدام والشامل طويل الأجل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السلوك المالي كان مستداما بشكل ضعيف خلال فترة البحث، وأسندت نتيجة الإستدامة الضعيفة لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي (برابي ، 2022).

3. الجانب التطبيقي: بعد عرض الجزء السابق للإطار النظري للدراسة، نكمل في الجزء الموالي الجانب التطبيقي لها والذي تناولنا فيه تحليل أهم مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر، والدراسة القياسية.

1.3. واقع مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر: سنحاول في هذا القسم من الدراسة تحليل تطور أهم مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر كما يلي:

1.1.3. تطور مؤشر نسبة الدين العام لإجمالي الناتج المحلي:

نلاحظ من خلال الجدول أسفله أن مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي عرف مستويات حادة خلال الفترة (1990-1996) أين بلغت الذروة سنة 1994 بنسبة فاقت 100%. يعزى هذا بارتفاع المديونية الخارجية، كما سجل ارتفاعا في الدين العام سنة 1996 ما قيمته 2407.7 مليار دينار بسبب ارتفاع الدين الداخلي حيث قامت الحكومة آنذاك بتطبيق برنامج تطهير المؤسسات العمومية وإعادة رسملة البنوك، هذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة جدولة ديونها، مما سمح بالتحسن في الوضعية المالية الخارجية جراء التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة بعد اتفاقيتي التثبيت التي وقعتها سابقا، وأبرمت معهما اتفاقية جديدة في إطار التعديل الهيكلي. بعدها نلاحظ أنه شهد إنخفاضا ملحوظا في نسبة الدين إلى الناتج بداية من سنة 1997 إلى غاية سنة 2013 أين بلغت أدنى نسبة قدرت بـ 8.68% سنة 2013. وتزامنت هذه الفترة مع الارتفاع الغير متوقع في أسعار

اختبار علاقة مؤشرات الاستدامة المالية بالنتائج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

البتترول في الأسواق العالمية والذي بلغ قيمة 112.94 دولار للبرميل سنة 2011، مما مكن الجزائر من تكوين ادخار حكومي كبير استعملته في التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى تخفيض الدين الداخلي. غير أنه يتأثر الدين العام في الجزائر مرة أخرى بالتغيرات في أسعار النفط خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 2014 والتي أدت إلى ارتفاع كبير في نسبته إلى الناتج حيث وصلت إلى 44.92% سنة 2019، ويرجع هذا الارتفاع لارتفاع الدين الداخلي (الاقتراض الداخلي) نتيجة لاعتماده في تمويل عجز الميزانية العامة بسبب ضعف الإيرادات العامة(عصماني و أوكيل، 2018، صفحة 409).

الجدول رقم (01): تطور الدين العام خلال الفترة (1990-2019). الوحدة(مليار دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الدين العام	470.7 (84.9)	725.8 (84.2)	964.4 (89.7)	1156.7 (97.2)	1531.5 (102.9)	1943.5 (96.9)
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدين العام	2407.7 (93.7)	2324.7 (83.6)	2269.1 (80.2)	2612.3 (80.7)	2924.0 (70.9)	2754.5 (65.2)
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدين العام	2786.6 (61.6)	2789.1 (53.1)	2542.9 (41.4)	2298.7 (30.4)	2255.0 (26.5)	1505.4 (16.1)
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدين العام	1116.4 (10.1)	1229.5 (12.3)	1519.2 (12.7)	1536.5 (10.5)	1598.5 (9.86)	1446.1 (8.68)
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدين العام	1540 (8.95)	2797.1 (16.7)	3830.1 (21.9)	5642.4 (29.9)	9707.5 (38.8)	9208.3 (44.9)

المصدر: بنك الجزائر من الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

وزارة المالية من الموقع: <https://www.mf.gov.dz>

(.) نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي.

2.1.3. تطور مؤشر العجز الأولي:

يبين لنا الجدول رقم (02) أن مؤشر رصيد الميزانية في الجزائر شهد تذبذبات كثيرة خلال فترة التسعينات، حيث حققت الميزانية العامة فائضا سنتي 1990 و 1991 قدر بـ 23.7 مليار دينار و 60.3 مليار دينار على التوالي بسبب ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة لكن سرعان ما تلاشى هذا الفائض، ليظهر العجز بداية من سنة 1992 إلى غاية سنة 1995 نتيجة لإنخفاض إيرادات الجباية بسبب تراجع أسعار البترول وإنخفاض الدين الداخلي إضافة إلى التزام الجزائر بشروط التعديل الهيكلي. بعدها سجل فائضا في الميزانية العامة سنتي 1996 و 1997 وذلك لتبني الدولة اصلاحات البنك الدولي. بعدها أظهر هذا المؤشر عجزا سنة 1998 بقيمة (-101.4) مليار دينار و (-11.2) مليار دينار سنة 1999 بسبب إنخفاض أسعار النفط سنة 1998 ما أثر على إيرادات الجباية

البتروولية. وشهدت بداية الألفية إلى غاية سنة 2008 قيم موجبة للمؤشر (فائضا) حيث انتقلت من 400 مليار دينار سنة 2000 إلى 999.5 مليار دينار سنة 2008، ويعود السبب إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بفضل الانتعاش في أسواق النفط أين سجل أكبر فائض سنة 2006 بقيمة 1186.6 مليار دينار . وعلى طول الفترة (2009-2019) تحول هذا الفائض إلى عجزا في الميزانية العامة وهذا راجع لارتفاع حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برامج دعم النمو وتوطيده ما بين 2001-2014) وأيضا بسبب مخلفات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أسعار البترول، إضافة إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 حيث كشفت هاته الأخيرة مدى ضعف المالية العامة وقد تجسد هذا الضعف في المستويات المعتبرة للعجز سنتي 2015 و 2016، وتزامنا مع تدابير السياسة الميزانية غير المناسبة المتخذة خلال الفترة (2015-2019)، أدت هذه الاختلالات إلى نفاذ المدخرات المالية الصافية للدولة (صندوق ضبط الإيرادات FRR)، وتوافقا مع اللجوء إلى التمويل النقدي (الانشاء النقدي) تم تسجيل عجز كبير في الأرصدة الكلية للخزينة العمومية(بنك الجزائر، 2020، صفحة 75).

الجدول رقم (02):تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-2019). الوحدة(مليار دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
رصيد الميزانية	23.7	60.3	-103.3	-156.5	-132.1	-158.8
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
رصيد الميزانية	100.6	81.5	-101.4	-11.2	400	184.5
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزانية	52.6	284.2	337.9	1030.6	1186.8	579.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الميزانية	999.5	-570.3	-74	-63.5	-718.8	-66.6
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الميزانية	-1257.2	-2553.3	-2187.3	-1234.7	-1147.7	-1139.7

المصدر: بنك الجزائر من الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

الديوان الوطني للإحصاء من الموقع: <https://www.ons.dz>

وزارة المالية من الموقع: <https://www.mf.gov.dz>

2.3. الدراسة القياسية: هذا القسم سيتم فيه إختبار علاقة مؤشرات الإستدامة المالية بالنتائج المحلي

الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) كالتالي:

1.2.3. التعريف بمتغيرات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019)، حيث تم جمع البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة المالية الجزائرية، وأيضا بيانات البنك المركزي، والجدول الموالي يوضح المتغيرات المستعملة في الدراسة:

الجدول رقم (03): تعريف متغيرات الدراسة.

الترميز	المتغير	نوع المتغير
GDP	النتاج المحلي الإجمالي	المتغير التابع
DEBT	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	المتغيرات المستقلة
BS	العجز الأولي (رصيد الميزانية)	
TG	الفجوة الضريبية	

المصدر: من إعداد الباحثان

2.2.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

بناء على نتائج إختبار ديكي فولر المطور (ADF) عند مستوى معنوية 5% الموضحة في الجدول أدناه، اتضح لنا أن كل السلاسل (GDP، DEBT، BS) غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة الاحتمال أكبر من 5%. ما استوجب إجراء الفروق من الدرجة الأولى عليها، حيث لاحظنا أن قيمة الاحتمال أصبحت أقل من 5%، وبالتالي فإن هذه السلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة، أي قبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5%، والتي تنص على أن السلاسل أصبحت مستقرة. أما بالنسبة للسلسلة (TG) نلاحظ أنها مستقرة في المستوى $I(0)$ عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (04): نتائج إختبار (ADF) على السلاسل محل الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

المتغيرات	قيمة الاحتمال Prob		درجة التكامل
	عند المستوى	عند الفرق الأول	
GDP	1.0000	0.0058	I(1)
DEBT	0.2562	0.0342	I(1)
BS	0.3165	0.0000	I(1)
TG	0.0481	/	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews.10.

نلاحظ مما سبق أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى $I(0)$ و عند الفرق الأول $I(1)$ ، وفي إطار هذه النتائج سيتم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) أو إختبار الحدود للتكامل المشترك والذي تم اقتراحه من قبل (Pesaran and all (2001، إذ يمكن تطبيقه في حال كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو من الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج بينهما، ومن غير الممكن استعماله في حال أحد السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$. وهو ما يتناسب مع دراستنا.

3.2.3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

حتى تتم عملية تقدير نموذج ARDL نمر بالمراحل التالية:

ملاحظة: لقد قمنا بإدخال اللوغاريتم النيبييري على المتغيرات محل الدراسة حتى يكون هناك تجانس بين المتغيرات حتى لا نقع في مشكلة الانحدار الزائف. وقمنا بدراسة أثر مؤشرات الإستدامة المالية (LDEBT, LBS,) LTG على إجمالي الناتج المحلي (LGDP) باستخدام نموذج (ARDL) حسب العلاقة التالية:

$$lGDP_t = lDEBT_t + lBS_t + TG_t + \varepsilon_t$$

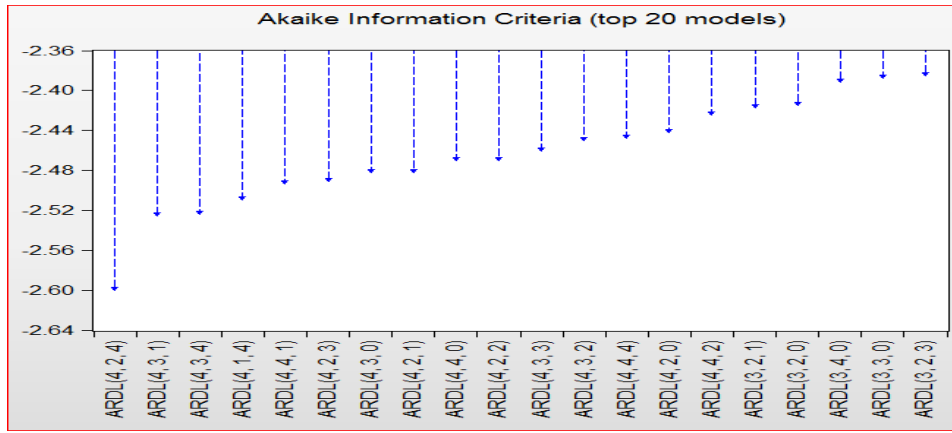
وأظهرت النتائج عدم صلاحية النموذج، فتم استبعاد متغيرة الفجوة الضريبية (TG)، وأعدنا الدراسة حسب العلاقة التالية:

$$lGDP_t = lDEBT_t + lBS_t + \varepsilon_t$$

• إختبار فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج (ARDL):

لتحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج سيتم الاعتماد على معيار (AIC) حيث يتم اختيار عدد التأخيرات الموافقة لأقل قيمة من هذا المعيار لكل متغير، وبعد تقدير معادلة (ARDL) تم التوصل إلى أن فترات الابطاء المناسبة لجميع متغيرات الدراسة هي ((ARDL(4,2,4))، والذي يعبر عن أفضل نموذج يمكن تقديره كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نتائج إختبار فترات الابطاء المثلى حسب معيار (AIC).



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

• إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):

بناء على تقدير نموذج (ARDL) ومن أجل إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة) للنموذج، يتم استخدام إختبار منهج الحدود المقترح من طرف (Pesaran and all (2001)، والقائم على التحقق من مدى صحة الفرضية القائلة بعدم وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال مقارنة القيمة الإحصائية F المحسوبة مع القيمة إحصائية F الحرجة للحدود العليا I(1) والدنيا I(0). حيث إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة:

✓ تفوق الحدود الحرجة العليا هذا معناه يوجد تكامل مشترك؛

✓ أما إذا كانت أقل من الحدود الحرجة الدنيا فهذا يدل على غياب التكامل المشترك؛

✓ وإذا كانت محصورة بين قيمتي الحدود الدنيا والعليا فهنا النتيجة تكون غير محددة . والجدول أدناه يبين نتائج هذا الإختبار.

الجدول رقم (05): نتائج إختبار الحدود (Bounds Test).

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.272763	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

تعزز النتائج المبينة في الجدول أعلاه وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كون أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic والمقدرة بـ (7.272763) أكبر من القيم الحرجة العليا والدنيا عند كل مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

• **ديناميكية الأجل القصير ومعلمة حد تصحيح الخطأ:** تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ (انظر الملحق رقم 1) إلى مايلي:

✓ فيما يخص معامل تصحيح الخطأ فهو سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% والمقدر بـ (-0.2982)، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل و أن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، ويشير إلى أنه يتم تصحيح ما نسبته 0.2982 % من انحراف المتغيرات في المدى القصير (أي صدمات الأجل القصير) عن مستواها التوازني في المدى الطويل، بمعنى آخر أن العلاقة بين المتغيرات تعود إلى مستواها التوازني في الأجل الطويل بسرعة تقدر بـ 3 ((12 * (1/0.2982))= سنوات و 4 أشهر. كما ظهرت متغيرة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في الأجل القصير بإشارة سالبة ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، أي وجود علاقة عكسية بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي. وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية. حيث كلما ارتفع الدين بنسبة 1% إنخفض الناتج المحلي بـ 0.417%.

✓ أما بالنسبة لمتغيرة رصيد الميزانية كانت معلمتها سالبة ومقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 10% ، ما يؤكد وجود علاقة عكسية بين رصيد الميزانية وإجمالي الناتج المحلي وهذا يتوافق والنظرية الاقتصادية، فالزيادة في رصيد الميزانية هنا بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض إجمالي الناتج المحلي بـ 0.029 %، حيث يمكن تفسير هذا بأنه كلما كان هناك عجز في الميزانية أي كلما زادت النفقات الحكومية كلما أثر ذلك على إجمالي الناتج المحلي وزاد من إنخفاضه.

• **تقدير نموذج علاقة الأجل الطويل:**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن قمنا بتقدير الآثار طويلة الأجل، حيث أظهرت النتائج أن كل معاملات المتغيرات المستقلة بما فيها الحد الثابت ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% (أنظر

الملحق رقم 1)، حيث أسفرت نتائج الدراسة على وجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، وهي نفس النتائج التي تم التوصل إليها في الأجل القصير لكن الأثر أقوى في الأجل الطويل. كما تم التوصل إلى أن معامل انحدار رصيد الميزانية سالب ومعنوي، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين رصيد الميزانية وإجمالي الناتج المحلي. وهذه النتيجة محققة في الأجلين الطويل والقصير، غير أن الأثر كان أقوى في الأجل الطويل.

من خلال تحليل مؤشرات الإستدامة المالية سابقا اتضح لنا أن الوضع المالي في الجزائر يتسم بالهشاشة وغياب شبه كلي للاستدامة خاصة وأن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاع في الدين العام والعجز الموازي كما تبين أنه للتقلبات في اسعار النفط العالمية أثر بالغ في اختلال مؤشرات الإستدامة المالية كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وأحادي المصدر، ونتائج ديناميكية الأجل القصير والطويل لأثر مؤشرات الإستدامة المالية على إجمالي الناتج المحلي في الجانب القياسي أكدت ذلك.

• إختبار جودة النموذج:

للتأكد من جودة النموذج ((4,2,4)ARDL) المختار وخلوه من المشاكل القياسية المعروفة قمنا بإجراء مختلف الإختبارات الخاصة بذلك، والنتائج موضحة في الجدول رقم (06). حيث توصلنا إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أين كانت قيمة الاحتمال الموافقة لهذا الإختبار (Prob=0.35) أكبر من 5%. أما بالنسبة لإختبار الارتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ LM أصغر من القيمة الجدولية اضافة إلى أن القيمة الاحتمالية (Prob=0.36) أكبر من 5% وهذا يؤول إلى قبول فرضية العدم H_0 ، التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج، كما أظهر إختبار تجانس التباين قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين الخطأ، فالقيمة المحسوبة لإختبار Breush-Pagan-Godfrey أصغر من القيمة الجدولية، وقيمة الاحتمال (Prob=0.56) أكبر من 5% تدعم ذلك (انظر الملحق رقم 2).

الجدول رقم (01): نتائج الإختبارات التشخيصية للنموذج المقدر.

القيمة الاحتمالية	قيمة إحصائية الإختبار	الإختبارات	
0.35	2.09	J-B	التوزيع الطبيعي للبواقي
0.36	1.12	LM-Test	الارتباط الذاتي للأخطاء
0.56	0.92	B-P-Godfrey	تجانس تباين البواقي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews.10.

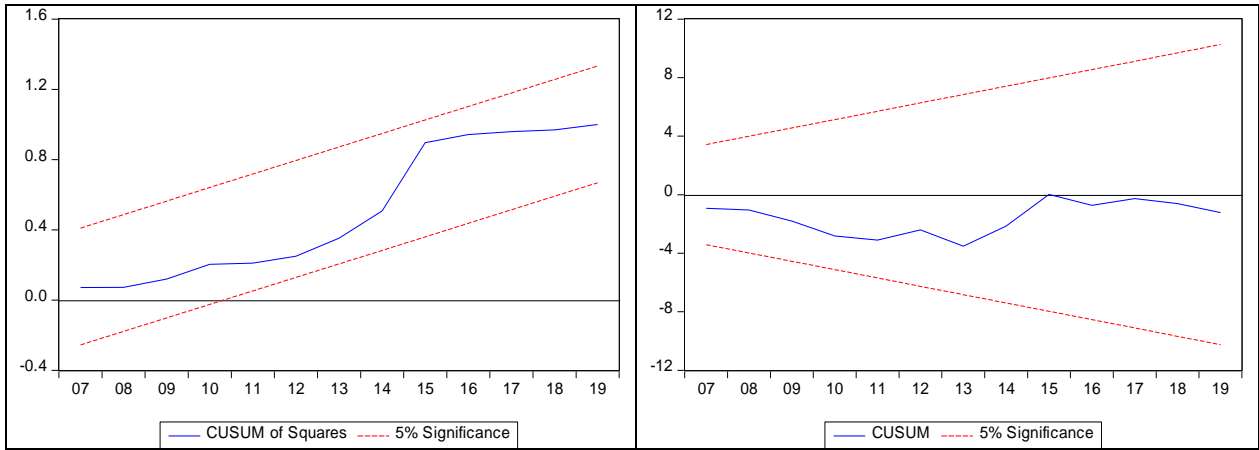
• إختبار استقرار النموذج:

إختبار مدى خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى ثبات المعلمات طويلة الأجل مع نظيرتها قصيرة الأجل لابد من استخدام أحد الإختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع

اختبار علاقة مؤشرات الاستدامة المالية بالنتائج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

التراكمي للبواقي الراجحة (CUSUM)، وكذا إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة (CUSUM of Squares)، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع إذا وقع الشكل البياني للإختبارين المذكورين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يعني هذا أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، والنتائج مبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الأشكال البيانية لإختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

4. خاتمة:

خلصنا في نهاية بحثنا هذا إلى أن الإستدامة المالية تعني ضمان قدرة الدولة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها المالية وتأدية ديونها مع الحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في السياسات المالية للدولة أو إعادة جدولة الديون المتركمة. أما في حالة الجزائر فقد اتضح من خلال تحليل مؤشرات الإستدامة المالية للمقتصرة على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي و العجز الموزاني للفترة (1990-2019) أن الوضع المالي في الجزائر يتسم بالهشاشة وغياب شبه كلي للاستدامة خاصة وأن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاع في الدين العام والعجز الموزاني وأن للقطاعات في أسعار النفط العالمية أثر بالغ في اختلال مؤشرات الإستدامة المالية كون أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وأحادي المصدر، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى للدراسة. إضافة إلى الجانب القياسي الذي تناولنا فيه إختبار أثر مؤشرات الإستدامة المالية على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2019) بإستخدام نموذج ARDL، وقد أفصحت نتائج الدراسة القياسية عن:

- استقرار كل من سلسلة الناتج المحلي الإجمالي وسلسلة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وسلسلة رصيد الميزانية عند الفرق الأول $I(1)$ ، أما بالنسبة لسلسلة الفجوة الضريبية فهي مستقرة عند المستوى $I(0)$.
- أظهر إختبار الحدود عن وجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وهذا ما يؤيد الفرضية الثانية للدراسة.

- أسفرت نتائج تقدير النموذج في المديين القصير والطويل عن المعنوية الإحصائية والاقتصادية لمعاملات مؤشرات الإستدامة المالية عند مستوى معنوية 5%، غير أن أثرها على الناتج المحلي الإجمالي كان أقوى في الأجل الطويل مما عليه في الأجل القصير بالرغم من ضعف الأثر السلبي، وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة للدراسة.
- وجود علاقة عكسية بين نسبة الدين العام للناتج والناتج المحلي الإجمالي، فكلما زاد الدين العام إنخفض الناتج المحلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.
- وجود علاقة عكسية بين رصيد الميزانية والناتج المحلي الإجمالي، فكلما زاد رصيد الميزانية إنخفض الناتج المحلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي ، وأرجع هذا إلى أنه كلما كان هناك عجز في الميزانية أي كلما زادت النفقات الحكومية أثر ذلك على إجمالي الناتج المحلي وزاد من إنخفاضه.

التوصيات:

- العمل على تحقيق التوازن في الميزانية العامة من خلال تقليل وترشيد النفقات العامة للدولة وتفعيل أدوات الرقابة عليها حتى لا يتم الوقوع فيما يسمى بالعسر المالي على المدى الطويل.
- عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية وتنوع مصادر الإيرادات العامة من خلال إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية وتعزيز كفاءة النظام الضريبي، وعدم الارتباط بمورد واحد كي لا يكون هناك تأثر بالصدمات الخارجية ويتم تحقيق الاستقرار المالي.
- محاولة الابتعاد عن اللجوء للمديونية الخارجية لتمويل العجز الموازي، إضافة إلى ترشيد قرارات الاقتراض العام.
- كما يجب على الدولة الجزائرية تبني سياسة مالية تستقطب من خلالها الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة وحتى السياحة دورها المهم والفعال في الاقتصاد المتمثل في جذب قوة العمل والتصدي للبطالة والمساهمة في الرفع من قيمة الناتج الداخلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي.

5. المراجع:

- Ankie Scott, J, (2008), An Exploration of Alternative Methodologies for Assessing Debt and Fiscal Sustainability, Business Finance & Economics in Emerging Economies, VOL(3),N°(2),P(175-216).
- Blanchard, O, Hageman, R, & Sartor, N,(1990),La "Soutenabilité" de la politique budgétaire: Réponses nouvelle à une question ancienne,Revue économique de L'OCDE(15), P(6-38).
- Domar, E. (1944), The Burden of the Debt and the national Income, The American Economic Review, vol (34),N°(4), P(798-827).
- James D, H. Marjorie A, F, (1986),On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing. American Economic Review,vol(76),N°(4), P(808-827)..
- Jocelyn, H, (1991), Indicators of Fiscal Sustainability, International Monetary Fund, vol(1991), (Issue005), P(1-27).
- Jondeau, E; (1992), LA Soutenabilité de la Politique Budgétaire,Economie et Prévision(104), P(1-17).

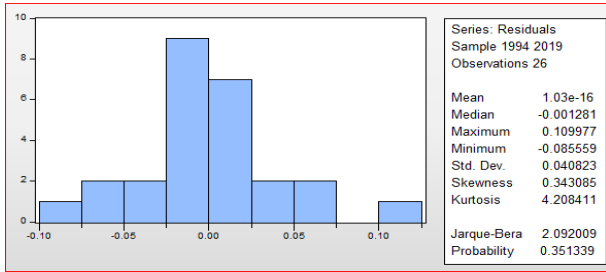
اختبار علاقة مؤشرات الاستدامة المالية بالنتائج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

- Wilcox, D; (1989), The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present Value Borrowing Constraint, Journal of Money, Credit and Banking, vol.(21),(issue 3), P(291-306).
- أ محمد، موعش ، (2020)، منهجية احتساب مؤشر الإستدامة المالية، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، الامارت العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.
- ابتهاج حامد، عبدالحى جابر، (2016)، تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان، مذكرة لنيل درجة شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني.
- أحمد، حنيش، (2021)، السياسة والتدابير المتبعة لضمان الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد (11)، العدد(01)، ص (435-451)
- أحمد، قباجة، (2012)، الإستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
- أيوب أنور محمد، سماقة يى، سردار عثمان خدر، بادواة يى، (2015)، تحليل الإستدامة المالية في اقليم كوردستان-العراق، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، العدد(13)، ص(77-92).
- بنك الجزائر، (2020)، التقرير السنوي 2019، التطور الاقتصادي والنقدي، الجزائر، بنك الجزائر.
- خالد شحادة، الخطيب، أحمد زهير، شامية، (2005)، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، عمان الأردن، دار وائل للنشر.
- رضوان، محمد عوض، (2009)، فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، مصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- زهير، بن دعاس، نريمان، رقوب، (2018)، تحليل مؤشرات الإستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة Les Cahiers du Cread، المجلد،(34)، العدد(02)، ص (107-143).
- صالح، تومي، (2013)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- صباح، براجي، (2022)، تقييم وتحليل الإستدامة المالية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1999-2019)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد(10)، العدد(01)، ص (118-129).
- عبد الرحمان محمد، السلطان، (2018)، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، جامعة الامام.
- عبد المطلب، عبد المجيد، (2005)، اقتصاديات المالية العامة، مصر، الدار الجامعية.
- مختار، عصماني، رايح، أوكيل، (2018)، مؤشرات الإستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة معارف، المجلد(13)، العدد(25)، ص (396-421).
- ميثم خضير جواد، اليساري، باسمة نياز، الحسنواوي، (2019)، تقييم الإستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2016)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد (15)، العدد(59)، ص (330-353).
- نجا، علي عبد الوهاب، السريتي السيد، محمد أحمد، (2019)، مبادئ الاقتصادي الكلي، الدار الجامعية ل والنشر والتوزيع، مصر.

- هشام محمد ، عمرو،حسن حسين، عماد، (2016)،متطلبات تحقيق الإستدامة المالية في العراق،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد(55)، ص(141-173).
- وحيد بن عبد الرحمان، بانافع، عبد العزيز عبد المجيد، علي،(2016)، تقييم الإستدامة المالية في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية (1969-2015)، مجلة الادارة العامة، المجلد (57)، العدد (14). ص (1-35).

6. الملاحق:

ملحق رقم (2): الإختبارات التشخيصية نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



نتائج إختبار شرط عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.118154	Prob. F(2,11)	0.3614
Obs*R-squared	4.392765	Prob. Chi-Square(2)	0.1112

نتائج إختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.916387	Prob. F(12,13)	0.5570
Obs*R-squared	11.91469	Prob. Chi-Square(12)	0.4526
Scaled explained SS	4.778404	Prob. Chi-Square(12)	0.9650

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

ملحق رقم (1): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ومعلمات الأجل الطويل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Selected Model: ARDL(4, 2, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/21/23 Time: 23:22				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 26				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.163687	0.152229	-1.075272	0.3018
D(LGDP(-2))	-0.371150	0.127300	-2.915660	0.0120
D(LGDP(-3))	-0.394566	0.150491	-2.621865	0.0211
D(LDEBT)	-0.417868	0.069853	-5.982129	0.0000
D(LDEBT(-1))	0.163638	0.073262	2.233602	0.0437
D(LBS)	-0.020504	0.011458	-1.789536	0.0968
D(LBS(-1))	0.087594	0.018179	4.818268	0.0003
D(LBS(-2))	0.058776	0.015619	3.763038	0.0024
D(LBS(-3))	0.029460	0.012122	2.430265	0.0303
CointEq(-1)*	-0.298296	0.049852	-5.983675	0.0000
R-squared	0.817469	Mean dependent var	0.109491	
Adjusted R-squared	0.714795	S.D. dependent var	0.095551	
S.E. of regression	0.051029	Akaike info criterion	-2.829134	
Sum squared resid	0.041663	Schwarz criterion	-2.345251	
Log likelihood	46.77874	Hannan-Quinn criter.	-2.689793	
Durbin-Watson stat	2.350753			
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEBT	-0.606502	0.064844	-9.353234	0.0000
LBS	-0.347394	0.133936	-2.593727	0.0223
C	14.28270	0.943785	15.13342	0.0000
EC = LGDP - (-0.6065*LDEBT - 0.3474*LBS + 14.2827)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.